الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مشروع النشر والتحليل والتدريب

لاستخدام بيانات التعداد

سلسلة التقارير التنفيذية للمحافظات (07)

محافظة رام الله والبيرة

إعداد ثائرة صبّاح

كانون ثاني/يناير، 2002

© شوال، 1422هـ – كانون ثاني، 2002م.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. **مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، سلسلة التقارير التنفيذية للمحافظات *(07)*، *محافظة رام الله والبيرة*.**
رام الله– فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى دائرة النشر والتوثيق/قسم خدمات الجمهور على العنوان التالي:
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب. 1647، رام الله – فلسطين

هاتف: 6340 240 (2-970) فاكس: 6343 240 (2-970)
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.pna.org صفحة إلكترونية: http://www.pcbs.org

شكر وتقدير

يتم تنفيذ مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد بدعم مالي جزئي ومساعدة فنية محدودة من الحكومة البريطانية عبر الوكالة البريطانية الدولية للتنمية (DFID)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA).

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر الجزيل للحكومة البريطانية والوكالة البريطانية الدولية للتنمية (DFID) وصندوق الامم المتحدة للسكان (UNFPA) على مساهمتهم في تنفيذ المشروع.

تقديم

تعتـــبر الـــتعدادات من أهم مصادر البيانات، حيث قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت– 1997 وقد تم الحصول من خلاله على مجموعة متكاملة من البيانات المتعلقة بالخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

وحرصـــاً مـــنه عـــلى الاستفادة القصوى من هذه البيانات قام الجهاز بإصدار سلسلة من التقارير الإحصـــائية من بيانات التعداد منها ملخصات النتائج النهائية، وتقارير تفصيلية للنتائج النهائية لكل من السكان والمساكن والمباني والمنشآت.

واســـتكمالا لعمليات نشر وتعميم بيانات التعداد ولتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه البيانات يقوم الجهاز المركـــزي للإحصـــاء الفلسطيني بتنفيذ مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، بالتعاون مع مؤسسات القطاعين العام والخاص، ومن ضمن فعاليات هذا المشروع إعداد سلسلة من الـــتقارير التنفيذية والدراسات الوصفية والدراسات التحليلية المعمقة، لإتاحة المجال لأفراد المجتمع لفهم وإدراك أفضل لبيانات التعداد.

يســـرنا أن نقدم هذا التقرير الخاص بمحافظة رام الله والبيرة كأحد مخرجات المشروع كي يكون مـــرجعاً للمخططين ومتخذي القرارات في القطاعين العام والخاص وجميع فئات المستخدمين ومن اجل بناء الدولة الفلسطينية على أسس علمية سليمة.

ونسأل الله أن يتكلل عملنا بالنجاح،،،

كانون ثاني، 2002

د. حسن أبو لبده

المدير الوطني للتعداد/

رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

اعتبارات هامة

1. الجـداول التفصـيلية المنشـورة في هذا التقرير خاصة بالسكان في محافظة رام الله والـبيرة لـلذين تم عدهم فعلاً خلال الفترة من 10-1997/12/24، حيث تم الحصول عـلى الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لهؤلاء السكان أثناء العمليات الميدانية للتعداد، ولا تشمل تقديرات السكان الذين لم يتم عدهم على ضوء نتائج الدراسة البعدية والبالغ عددهم 8,134 فرداً.

2. الخلفية العامة ومنهجية العمل وقائمة المصطلحات والمفاهيم والتعريفات المستخدمة في الـتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت- 1997 متوفرة في الجزء الأول من تقارير التعداد.

3. تم حساب النسب والمعدلات للمؤشرات المختلفة بعد استثناء غير المبين من المجموع.

4. تسـند بيانـات الـتعداد المتعـلقة بالسكان إلى ليلة 10/9 من شهر كانون أول من عام 1997، أمـا بيانـات القـوى العاملة فتسند إلى الأسبوع السابق لذلك، وبالنسبة لبيانات المباني والمنشآت تم جمع البيانات خلال الفترة من 1997/10/30 إلى 1997/11/23.

5. جميع الجداول والأشكال خاصة بمحافظة رام الله والبيرة ما لم يذكر غير ذلك.

6. اعتمد الباحث في دراسته على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ولا يتحمل الجهـاز مسئولية أي خطأ في البيانات. كما أن الآراء والأفكار الواردة في هذا التقرير تعـبر عـن آراء كاتـبها، ولا تعـبر بالضرورة عن رأي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أو موقفه الرسمي.

شكر وتقدير

يتم تنفيذ مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد بدعم مالي وفني من السلطة الوطنية الفلسطينية عبر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS)، والحكومة البريطانية عبر الوكالة البريطانية الدولية للتنمية (DFID)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA).

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر الجزيل للحكومة البريطانية والوكالة البريطانية الدولية للتنمية (DFID) وصندوق الامم المتحدة للسكان (UNFPA) على الدعم الذي تلقاه لاعداد هذا التقرير.

قائمة المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
ملخص تنفيذي	11
الفصل الأول: المؤشرات السكانية	13
الفصل الثاني: المؤشرات التعليمية	19
الفصل الثالث: المؤشرات الاجتماعيـة الأخرى	21
الفصل الرابع: خصائـص الأسرة	23
الفصل الخامس: خصائـص المسكن والظروف السكنيـة	27
الفصل السادس: المؤشرات الاقتصاديـــة	31
الفصل السابع: مؤشرات المباني	37
الفصل الثامن: مؤشرات حول المنشآت الاقتصاديـــة	39

ملخـــص تنفيذي

المؤشرات السكانية

- بـــلغ عدد سكان محافظة رام الله والبيرة عام 1997 حوالي 213,582 يشكلون 7.4% من إجمـــالي ســـكان الأراضي الفلسطينية. ومن المـــتوقع أن يزداد عدد سكان المحافظة خلال الأعـــوام القادمـــة ليصل إلى 297,330 عام 2005، و370,164 عام 2010.
- تشـــكل نســـبة سكان محافظة رام الله والبيرة الذيـــن يقيمون في الريف 59.5%، في حين تبـــلغ نســـبة المقيمين في مخيمات المحافظة حوالي 6.4%.
- يمـــتاز المجـــتمـــع الفلســـطيني المقيـــم في الأراضـــي الفلسطينيـــة بأنه مجتمـــع فتـــي. إذ تـــرتفع نسبة الأفراد صغار السن والشباب مقارنـــة بالفئات العمرية الأخرى، حيث بلغت نســـبة الأفـــراد ضمن الفئة العمرية (0-14) سنة 43.2% في محافظة رام الله والبيرة عام 1997.
- تـــرتفع نســـبة الإعالـــة نتيجة لارتفاع نسبة الأطفـــال دون 15 سنة من العمر حيث بلغت في المحافظة 92.0.
- يلاحـــظ ارتفـــاع نســـبة الإناث المتزوجات مقارنـــــة مع الذكور والتي بلغت 52.8% و 51.6% على التوالي.
- ارتفـــاع نســـبة الإنـــاث الأرامل مقارنة مع الذكور، حيث بلغت نسبة الأرامل من الإناث 8.3% مقابل 0.8% للذكور الأرامل.
- العمـــر الوســـيط عـــند الزواج الأول لا زال منخفضـــاً 24 سنة للذكور و19 سنة للإناث. ومـــع الانخفـــاض الـــتدريجـــي البسيط الذي تشـــهـــده معدلات الخصوبـــة إلا أنهـــا مـــا زالـــت مرتفعـــة مقارنة بمـــا هي عليـــه في دول أخـــرى. حيث بلغت 5.3 في محافظة رام الله والبيرة.

المؤشرات التعليمية

- تـــرتفع نســـبة المعرفة بالقراءة والكتابة لدى الذكـــور عـــنها لدى الإناث بين الأفراد الذين أعمارهم (15 سنة فأكثر)، حيث بلغت حوالي 93.8% للذكور مقابل 78.3% للإناث.
- تـــرتفع نسبـــة الملتحقيـــن بالتعليـــم 6-18 سنة بين الإناث مقارنة مع الذكور فقد بلغـــت 88.1%، منهـــم 88.3% ذكـــور و90.4% إنـــاث.

الخصائص الاجتماعية الأخرى

- بلغت نسبة الأفراد المعاقين في المحافظة 1.7 % مـــن مجمـــل الســـكان، وشكلت الإعاقة الحركية 27.8% من إجمالي الإعاقات. وقد توزعـــت بين الذكور والإناث بواقع 29.1% للذكور مقابل 26.0% للإناث.
- شـــكل اللاجـــئون 29.2% من إجمالي سكان المحافظـــة مقـــابل 41.6% عـــلى المستوى الوطـــني. ويلاحـــظ ارتفـــاع نسبة اللاجئين المقيميـــن في المخيمات حيث بلغت 95.5% مـــن إجمالي سكان المخيمات مقابل 50.0% من سكان الحضر.

خصائص الأسرة

- بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في محافظة رام الله والبيرة 5.9 أفراد مقابل 6.4 على المستوى الوطني، ويلاحظ ارتفاع متوسط حجم الأسرة في ريف المحافظة حيث بلغ 6.3 أفراد مقابل 5.2 في الحضر.
- إن معظم الأسر في المحافظة هي أسر نووية حيث بلغت نسبتهم 67.2%. كما ترأس النساء 13.1% من أسر المحافظة مقابل 9.0 % على المستوى الوطني.
- بلغ متوسط عدد الأفراد في الغرفة 1.7 وبلغ متوسط عدد الغرف في المسكن 3.8 غرف. ويلاحظ أن معظم المساكن تسكنها أسرة واحدة (98.5%).

خصائص المسكن والظروف السكنية

- أعلى نسبة من المساكن المأهولة هي من نوع دار 50.4%.
- نسبة الأسر الخاصة التي تعيش في مساكن تعود ملكيتها لأحد أفراد الأسرة مرتفعة حيث بلغت 72.7%.

المؤشرات الاقتصادية

- بلغ المعدل العام للبطالة 12.6% للذكور و13.5% للإناث من مجموع النشيطين اقتصادياً.
- بلغت نسبة المشتغلين في محافظة رام الله والبيرة 87.4% للذكور و86.5% للإناث.
- يلاحظ ارتفاع التمثيل النسبي للذكور العاملين في الحرف وما إليها من المهن حيث بلغت النسبة 25.6%.
- يلاحظ ارتفاع التمثيل النسبي للإناث العاملات في مهن المتخصصين والفنيين والمتخصصين المساعدين 26.1%.

مؤشرات المباني

- أكثر أنواع المباني انتشاراً المباني التي على شكل دار 72.4%.
- تعتبر أعلى نسبة استخدام للمباني التي تستخدم للسكن 74.6%.

مؤشرات حول المنشآت الاقتصادية

- بلغ عدد المنشآت الاقتصادية في المحافظة عام 1997 حوالي 9,091 منشأة تشكل 9.2 % من إجمالي المنشآت في الأراضي الفلسطينية.
- تشغل المنشآت العاملة في القطاع الخاص والشركات الحكومية والبالغ عددها 7,279 منشأة 21,810 عمّال.

الفصـــل الأول: المؤشرات السكانية

تقـع مـدينـة رام الله على مسافـة ستة عشر كيلومترا شمالي مدينـة القدس، وتبعد عن ساحل البحر الأبيض المتوسط زهاء أربعة وستين كيلومترا، وهي قائمة على قسم من سلسلة الهضاب والتـلال الممتدة من جنوب الجليل مارة بجبال السامرة حتى جبال القدس. وتعلـو مدينة رام الله عن سطح البحر مقدار تسعمائة وخمسين مترا[1].

هناك 80 تجمعاً فلسطينياً في المحافظة منها رام الله، البيرة، سلواد، بني زيد، بيرزيت، دير دبوان، بيتين وهذه المناطق عينت فيها بلديات. أما المناطق الأخرى فهي على شكل مجالس قروية، بالإضافة الى أربعة مخيمات للاجئين وهي الأمعري، قدورة، الجلزون، دير عمار. وبسبب القيود الإسرائيلية التي تحول دون منح الفلسطينيين رخص أبنية تم البناء على ما يقارب 4.35% من أراضي المحافظة. وكأي محافظة فلسطينية لم تخل أراضي المحافظة من أي تواجد إسرائيلي والذي أخذ أشكالاً عدة منها بناء المستوطنات، إذ بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية التي بنيت على أراضي المحافظة 27 مستوطنة تحتل حوالي 14,385 هكتاراً من أراضي المحافظة (1.63% من مجموع أراضي المحافظة)[2].

1.1 عدد سكان محافظة رام الله والبيرة

يعتـبر العنصـر السكاني في الأراضي الفلسطينية الـثروة الحقيقيـة فـي ضـوء ندرة وشح الموارد الطبيعية المتاحة، إلا أن الأراضي الفلسطينية تواجه تحديـات صـعبة في مجال التنمية السكانية في ظل ظروف الاحتلال الإسرائيلي ومخلفاتـه من بطالـة وفقر واحتكار لموارده الطبيعية، بالإضافة إلى النمو السكاني المرتفع.

تشير النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشـآت – 1997 إلى أن عدد السكان الكلي في محافظة رام الله والبيرة ليلة 9-1997/12/10 بلغ 213,582 فـرداً، مـنهم 106,988 ذكـراً، 106,594 أنثى. في حين بلغ عدد سكان الأراضي الفلسطينية 2,895,683 فـرداً مـنهم 1,470,506 ذكور و1,425,177 أنثى.

أما من تم عدهم فعلاً في لحظة الإسناد الزمني فقد بـلغ 205,448 فـرداً، منهم 102,945 ذكـراً و 102,503 إنـاث. أمـا عـلى مستوى الأراضي الفلسـطينية فقـد بـلغ عـدد مـن تم عدهم فعلاً 2,601,669 فـرداً مـنهم 1,322,264 ذكـراً و 1,279,405 إناث.

كمـا وأظهـرت نتائج التعداد أن نسبة السكان الحضـر فـي المحافظـة بلغت 34.1% بواقع 33.8% ذكور و34.4% إناث. وكانت أعلى نسبة للسـكان فـي الريـف حيث بلغت 59.5%، بواقع 59.7% ذكـور و59.3% إناث. أما نسبة السكان في المخيمات فبلغت 6.4%، منهم 6.5% ذكـور و 6.3% إناث. أما على مستوى الأراضي الفلسطينية

[1] تاريخ مدينة رام الله/ يوسف قدورة:- رفيدي: مطبعة رام الله – 1999

[2] Environmental Profile for the West Bank – Volume 4. Ramallah District. Applied Research Institue \ Jerusalem - 1996

فقد بلغت نسبة السكان الحضر 53.1%، وسكان الريف 31.0%، في حين بلغت نسبة سكان المخيمات 15.9%.

كما وتشير نتائج الدراسة البعدية إلى أن عدد السكان الفعلي في محافظة رام الله والبيرة قد يكون أعلى مما تم الحصول عليه بواقع 8,134 فرداً منهم 4,043 ذكراً و4,091 أنثى. كما وبلغت نسبة الجنس في المحافظة (عدد الذكور لكل 100 أنثى) 100.4. أما على مستوى الأراضي الفلسطينية فقد بلغت نسبة الجنس 103.2.

ووفقاً لتقديرات السكان التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للفترة 1997–2010 بالاعتماد على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997–، وبناءً على فرضيات حول الاتجاهات المستقبلية للخصوبة والوفيات وافتراض عودة (صافي الهجرة) ما مقداره 500,000 شخص خلال الفترة ما بين (1997–2010)، تم توزيعهم حسب التركيب العمري للعائدين الذين تقل مدة إقامتهم عن 5 سنوات بناءً على نتائج التعداد.

تشير النتائج بأن عدد السكان المقدر في منتصف عام 2001 لمحافظة رام الله والبيرة 243,432 أما على مستوى الأراضي الفلسطينية فقد بلغ عدد السكان المقدر لنفس العام 3,298,951 منهم 1,590,945 ذكراً و1,559,111 أنثى .

يبدو أن عدد السكان سيزداد خلال الأعوام القادمة ليصل في محافظة رام الله والبيرة إلى 297,330 عام 2005، بينما يصل عدد السكان المقدر على مستوى الأراضي الفلسطينية عام 2005 إلى 3,986,813 منهم 2,017,671 ذكراً و 1,969,142 أنثى. واستمراراً لتزايد عدد السكان من المتوقع أن يبلغ عدد السكان المقدر عام 2010 لمحافظة رام الله والبيرة 370,164، في حين سيبلغ عدد السكان المقدر على مستوى الأراضي الفلسطينية لنفس العام 4,938,264 منهم 2,502,884 ذكراً و2,435,380 أنثى.

عدد السكان المقدر في منتصف العام: سنوات مختارة

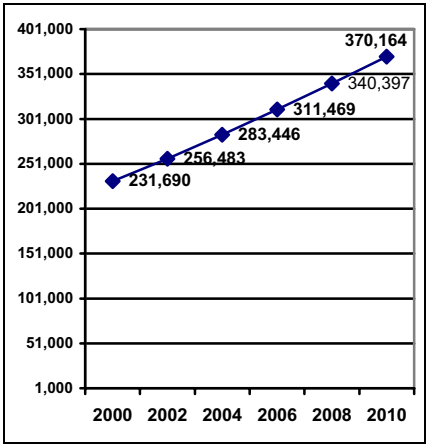

ونظراً لهذه الزيادة السكانية المتوقعة خلال السنوات القادمة فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الكثافة السكانية عما هي عليه حالياً، إذ تعتبر الأراضي الفلسطينية من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية في العالم حيث يصل معدل الكثافة السكانية إلى (548) فرداً/كم2، بينما تصل الكثافة السكانية في محافظة رام الله والبيرة إلى 285 فرداً/كم2 عام 2001.

2.1 التوزيع العمري للسكان

يمتاز المجتمع الفلسطيني المقيم في الأراضي الفلسطينية بأنه مجتمع فتي، حيث يظهر التوزيع العمري لسكان محافظة رام الله والبيرة ارتفاع نسبة الأفراد صغار السن والشباب مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، حيث قدرت نسبة الأفراد ضمن الفئة العمرية (0- 14) سنة عام 1997، 43.2% من مجمل السكان في محافظة رام الله والبيرة مقارنةً بـ 47.0% من السكان في الفئة العمرية (0-14) سنة وذلك على مستوى الأراضي الفلسطينية. كما وقدرت نسبة الأفراد في الفئة العمرية (15-64) سنة بـ 52.0% من مجمل السكان في المحافظة مقارنةً بـ 49.4% من مجمل السكان في نفس الفئة العمرية (15-64) سنة في الأراضي الفلسطينية. في حين قدرت نسبة الأفراد 65 سنة فأكثر بـ 4.1% من مجمل السكان في المحافظة مقارنةً بـ 3.5% في الأراضي الفلسطينية.

ومن الطبيعي أن ترتفع نسبة الإعالة نتيجة لإرتفاع نسبة الأطفال دون 15 سنة من العمر وهذا قد يشير بالضرورة إلى وجود نسبة إعالة مرتفعة والتي تبلغ 92.0 في محافظة رام الله والبيرة عام 1997. إذ تشير نسبة الإعالة إلى عدد المعالين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين (0-14) سنة مضافاً إليهم كبار السن الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة لكل مائة شخص ممن هم في سن العمل، أي ممن تتراوح أعمارهم ما بين (15-64) سنة، وتستخدم هذه النسبة لإبراز مدى الدعم الذي يتوجب على البالغين (المنتجين) تقديمه حيال المعالين في المجتمع، وبالتالي فإن لها تأثيرات مهمة على مدى الرفاه الاقتصادي لسكان الأراضي الفلسطينية على المستوى الكلي.

كما وبلغ العمر الوسيط (بالسنوات) 18 سنة في محافظة رام الله والبيرة.

التوزيع النسبي للسكان حسب العمر والجنس، 1997

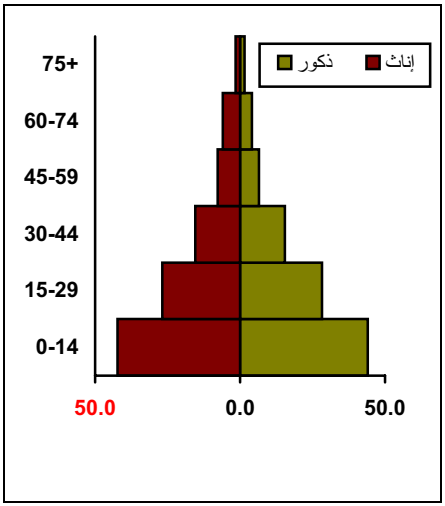

3.1 الحالة الزواجية

إن توزيع السكان حسب الحالة الزواجية يؤثر في التغيرات السكانية، إذ أن الزواج والطلاق والترمل عبارة عن أحداث ديمغرافية تؤثر مباشرة في التعرض للحمل والإنجاب والتي تنعكس سلباً أو إيجاباً على معدلات الخصوبة.

وتبين النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997 الحالة الزواجية

للفلسطينيين (12 سنة فأكثر)، حيث بلغت نسبة الأفراد الذين لم يسبق لهم الزواج أو عقدوا قرانهم 42.1% بواقع 46.7% للذكور ، مقابل 37.1% للإناث اللواتي لم يسبق لهن الزواج أو عقدن قرانهن. في حين بلغت نسبة الأفراد (12 سنة فأكثر) المتزوجين 52.5% بواقع 51.6% للذكور، مقابل 52.8% للإناث المتزوجات، إذ يلاحظ ارتفاع نسبة الإناث المتزوجات مقارنة مع الذكور.

كما بينت نتائج الحالة الزواجية للفلسطينيين (12 سنة فأكثر) في محافظة رام الله والبيرة، نسبة الأفراد المطلقين والتي بلغت 0.8% بواقع 0.3% للذكور، مقابل 1.2% للإناث، كما ويلاحظ ارتفاع نسبة الإناث المطلقات مقارنة مع الذكور.

السكان حسب الحالة الزواجية والجنس – 1997

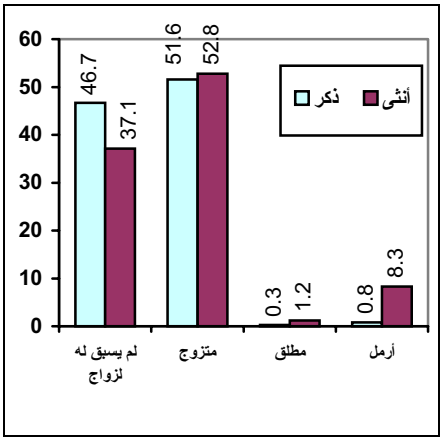

أما نسبة الأرامل فقد بلغت 4.6% بواقع 0.8% للذكور، مقابل 8.3% للإناث، فيبدو هنا بأن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة الأرامل من الإناث وهذا ما يفسر ارتفاع توقع البقاء على قيد الحياة للإناث عنها للذكور، حيث بلغت عام 1997 وحسب التقديرات السكانية 68.9 للذكور و 72.2 للإناث.

4.1 العمر الوسيط عند الزواج الأول

يتحدد العمر عند الزواج الأول بموجب قانون الأحوال الشخصية رقم (61) لسنة 1976 المعمول به في فلسطين، والذي ينص ضمن المادة رقم (5) على أنه وضمن أهلية الزواج يشترط أن يتم الخاطب السادسة عشرة (سنوات هجرية)، وأن تتم المخطوبة سن الخامسة عشرة (سنوات هجرية).

ومن الملاحظ بأن العمر الوسيط عند الزواج الأول لا زال منخفضاً، وهذا الانخفاض هو نتيجة لانخفاض سن الزواج بشكل عام ولدى الإناث بشكل خاص، حيث بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور 24 سنة، و19 سنة للإناث. في حين بلغ العمر الوسيط في الأراضي الفلسطينية 23 سنة للذكور و18 سنة للإناث.

5.1 مدة الحياة الزواجية

تعتبر مدة الحياة الزواجية أحد العوامل المؤثرة في الخصوبة، حيث أن احتمالية إنجاب المرأة للأبناء خلال فترة حياتها الإنجابية تزيد كلما زادت مدة حياتها الزواجية، وكما يتضح جلياً من خلال الجدول التالي بأن 41.5% من النساء اللواتي

سبق لهن الزواج وامتدت حياتهن الزواجية من 0–4 سنوات قد أنجبن من 0–3 أطفال.

النساء الفلسطينيات (12 سنة فأكثر) اللاتي سبق لهن الزواج حسب مدة الحياة الزواجية بالسنوات وعدد المواليد الذين سبق إنجابهم أحياء

مدة الحياة الزواجية	نسبة النساء حسب عدد المواليد الذين سبق إنجابهم أحياء			المواليد الذين سبق إنجابهم أحياء
	3-0	7-4	+8	
4-0	41.5	0.2	0.0	2,404
9-5	29.0	10.1	0.1	6,579
14-10	11.7	22.5	1.4	8,140
19-15	4.9	17.4	7.1	7,434
24-20	4.0	14.1	13.1	7,860
29-25	3.1	10.7	14.7	7,140
34-30	1.8	7.2	13.0	5,556
+35	4.0	17.8	50.6	1,8991
المجموع	**100**	**100**	**100**	**64,104**

6.1 عدد المواليد الذين سبق إنجابهم أحياء

أظهرت نتائج التعداد عدد المواليد الذين سبق إنجابهم أحياء للنساء الفلسطينيات (12 سنة فأكثر) اللاتي سبق لهن الزواج، ومن الملاحظ بأن أعلى نسبة للمواليد تركزت لدى النساء في الفئة العمرية 65 سنة فأكثر حيث بلغت النسبة 18.3%، وتليها النساء في الفئة العمرية 35–39 سنة (13.0%) مقابل 0.6% في الفئة العمرية 15–19 سنة.

7.1 العمر عند الزواج الأول وعلاقته بالمستوى التعليمي

هناك ارتباط وثيق بين العمر عند الزواج الأول والحالة التعليمية، إذ يعكس دور التعليم لكلا الجنسين في الحد من ظاهرة الزواج المبكر خاصة عند الإناث التي لا تزال شائعة في المجتمع الفلسطيني شأنها شأن باقي المجتمعات العربية. ويتضح جلياً وجود ظاهرة الزواج المبكر عند النظر إلى العمر الوسيط عند الزواج الأول الذي بلغ على مستوى محافظة رام الله والبيرة 24 سنة للذكور و19 سنة للإناث. ترتفع نسبة النساء الأميات اللواتي تزوجن عند بلوغهن سن (15 سنة فأقل) حيث بلغت نسبتهن 12.2%. في حين تقل نسبة النساء اللواتي تزوجن عند بلوغهن سن (15 سنة فأقل) وتحصيلهن العلمي بكالوريوس فأكثر إذ تبلغ 1.6%.

8.1 الخصوبة

يتأثر معدل الخصوبة بالعادات الاجتماعية، واستخدام وسائل تنظيم الأسرة، وسن الزواج، بالإضافة إلى سياسات وبرامج الدولة التي تتبناها لتنظيم الأسرة. ومع الانخفاض التدريجي البسيط الذي تشهده معدلات الخصوبة إلا أنها ما زالت مرتفعة مقارنة بما هي عليه في دول أخرى، والذي يعكس ثقافة المجتمعات بصورة عامة تجاه الإنجاب. وقد يكون لانخفاض العمر عند الزواج الأول، والرغبة في إنجاب الذكور، بالإضافة إلى الأوضاع السياسية السائدة في الأراضي الفلسطينية التي كانت سبباً رئيسياً في النمو السكاني الكبير، وإحساس الفلسطينيين بضرورة تعويض ما سقط من شهداء كان له أثر كبير في ارتفاع معدلات الخصوبة.

حيث تشير النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997، إلى أن معدل الخصوبة الكلي قد بلغ 5.3 في محافظة رام الله والبيرة، في حين بلغ معدل الخصوبة الكلي 6.1 على مستوى الأراضي الفلسطينية. وتشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن هناك انخفاض مضطرد في معدل المواليد الخام (عدد المواليد لكل 1000 من السكان في منتصف العام) خلال النصف الثاني من العقد الماضي. إذ قدر معدل المواليد الخام لعام 1997 في الأراضي الفلسطينية (42.7) لكل ألف من السكان.

ونشير هنا إلى أن معدل المواليد الخام بدأ بالانخفاض منذ منتصف السبعينات، إلا أنه ومع اندلاع الانتفاضة الأولى الباسلة، فقد أخذ بالارتفاع حيث وصل إلى 46.7 لكل ألف في الضفة الغربية و54.7 لكل ألف في قطاع غزة في عام 1990، ثم بدأ بالانخفاض مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية. ومن المتوقع أن يرتفع معدل المواليد الخام في ظل الظروف السياسية الحالية وما تشهده الأراضي الفلسطينية من انتفاضة عارمة "انتفاضة الأقصى".

الفصل الثاني: المؤشرات التعليمية

يعتبر التعليم من أكثر القطاعات تضرراً بسبب الاحتلال الإسرائيلي، كما أسهم تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة وتدني المستوى المعيشي إلى تسرب أعداد كبيرة من الطلبة بقصد العمل أو الزواج المبكر للإناث، بالإضافة إلى غياب برامج التأهيل والتدريب للمعلمين لتحديث أساليب التعليم ونوعيته. وقد واجهت السلطة الوطنية الفلسطينية عند استلامها لمهام التربية والتعليم مشاكل عدة خلفها الاحتلال، فوضعت النهوض بالتعليم في سلم أولوياتها، فشهد قطاع التعليم العام تطوراً كبيراً في حجمه خلال فترة قصيرة. تعكس مؤشرات التعليم عدداً من الجوانب الإيجابية أو السلبية لأي مجتمع من المجتمعات، فقد يقاس مدى نضج ووعي المجتمع من خلال تعليم أفراده والعمل على خفض نسبة الأمية فيه.

1.2 الإلمام بالقراءة والكتابة

بلغت معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الأفراد الذين أعمارهم (15سنة) 86.0%، وبلغت 93.8% بين الذكور و78.3% بين الإناث، في حين بلغت معدلات معرفة القراءة والكتابة في الأراضي الفلسطينية 86.1%، وقد تفاوتت هذه النسبة بشكل ملحوظ بين الذكور والإناث، فبلغت بين الذكور 92.2% في حين بلغت بين الإناث 79.7%.

2.2 الالتحاق بالتعليم

بينت النتائج أن نسبة الملتحقين بالتعليم 6-18 سنة في محافظة رام الله والبيرة قد بلغت 88.1%، بواقع 88.3% للذكور و90.4% للإناث.

السكان (10 سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية والجنس - 1997

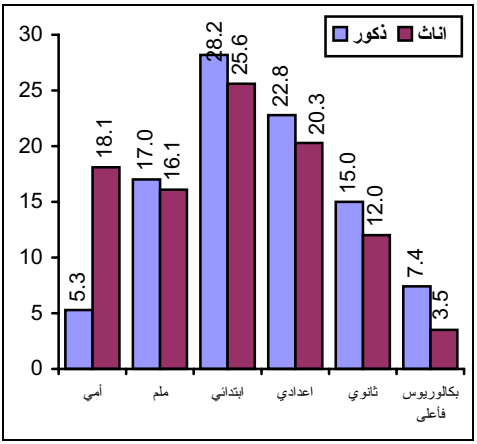

أما غير الملتحقين بالتعليم فقد بلغت 11.9%، منهم 8.4% ذكور و5.1% إناث. في حين كانت نسبة الملتحقين بالتعليم على مستوى الأراضي الفلسطينية 87.7%، كما وبلغت نسبة غير الملتحقين 12.3%.

3.2 الحالة التعليمية

تشير البيانات الخاصة بالحالة التعليمية للسكان الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) في محافظة رام الله والبيرة إلى أن نسبة الأميين 11.8%، بواقع 5.3% بين الذكور مقابل 18.1% بين الإناث حيث

يلاحظ أن نسبة الأمية لدى الإناث تفوق مثيلتها لدى الذكـــور بكثير.

ولقـــــد بينت نتائـــج التعداد أن الأفراد (10 سنوات فأكثر) يتوزعـــون حسب أعلى مؤهـــل علمي كما يلي: 4.2% حاصلون على درجة الدبلوم المتوسط، بواقع 4.2% للذكور مقابل 4.1% للإناث، و4.5% حاصـــلون على درجة البكالوريوس، بواقع 5.9% لـــلذكور مقـــابل 3.1% للإناث، و0.7% حاصلون عـــلى درجة الماجستير، بواقع 1.0% للذكور مقابل 0.3% للإناث.

نسبة الأمية للسكان حسب الجنس – 1997

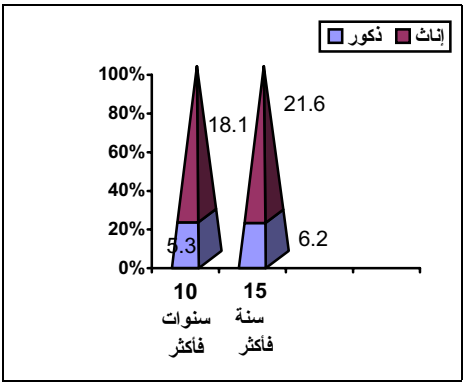

كمـــا بينت النتائج بأن 0.3% حاصلون على درجة الدكـــتـــوراه، بواقـــع 0.4% للذكور مقابل 0.1% للإناث. فيبدو أن نسبة الإناث اللواتي حصلن على أي مؤهـــل عـــلمي منخفضـــة نســـبياً مقارنـــة مع الذكـــور.

الفصل الثالث: المؤشرات الاجتماعية الأخرى

1.3 أنواع الإعاقة

إن تناول موضوع الإعاقة يرتبط بشكل مباشر بالحالة الصحية للأفراد في المجتمع. إذ يعكس موضوع الإعاقة الوضع الصحي للمجتمع. ومن خلال ما وفره التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997 من بيانات حول نسبة المعاقين في المحافظة والتي بلغت 1.7%، في حين بلغت نسبة غير المعاقين 98.3%، ومن الملاحظ أنّ نسبة الأفراد المعاقين في محافظة رام الله والبيرة تبدو منخفضة نسبياً. مقارنة مع نسبة الأفراد المعاقين على مستوى الأراضي الفلسطينية والتي بلغت 1.8%.

السكان حسب نوع الإعاقة والجنس

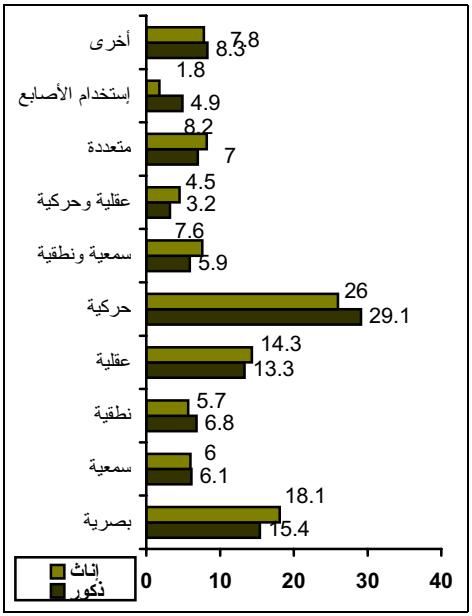

كما وأظهرت النتائج النهائية للتعداد أنواع الإعاقة، حيث بينت النتائج بأن أعلى نسبة إعاقة هي الحركية حيث بلغت النسبة 27.8% بواقع 29.1% للذكور و26.0% للإناث. وعلى مستوى الأراضي الفلسطينية كانت أكثر أنواع الإعاقات انتشاراً الإعاقة الحركية 30.2% وتليها البصرية حيث بلغت النسبة 14.6%

2.3 حالة اللجوء

حالة اللجوء هي خاصة بالفلسطينيين الذين هجروا من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1948 وتشمل أبناء الذكور منهم وأحفادهم. حيث تشير النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997 بأن نسبة اللاجئين في محافظة رام الله والبيرة 29.2%، في حين بلغت نسبة غير اللاجئين 70.9%. أما على مستوى الأراضي الفلسطينية فقد بلغت نسبة اللاجئين 41.6%. وترتفع نسبة اللاجئين المقيمين في المخيمات، حيث بلغت النسبة 95.5%، بينما بلغت نسبة اللاجئين في حضر وريف المحافظة 50.0% و10.2% على التوالي.

السكان اللاجئون حسب نوع التجمع السكاني والجنس

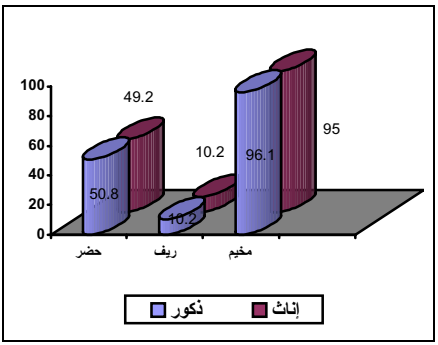

الفصل الرابع: خصائص الأسرة

1.4 عدد الأسر

تشير النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997، إلى أن عدد الأسر التي تم عدها فعلاً في محافظة رام الله والبيرة بلغ 34,785 أسرة منها 34,760 أسرة خاصة و 25 أسرة جماعية (مسكن عام).

2.4 متوسط حجم الأسرة

يقع على عاتق الأسرة مسؤولية رعاية الطفل وحمايته في كافة مراحل تكوينه بدءاً بالطفولة المبكرة مروراً بمرحلة المراهقة. حيث يكتسب الطفل عادات وقيم المجتمع من خلال أسرته التي يعيش معها، ولا بد من توفر جو مناسب كي ينشأ الأطفال في بيئة يسودها التفاهم. إذ أنه لا شك أن هناك تأثيراً على طبيعة الاهتمام والرعاية بالأطفال كلما قل أو ارتفع عدد الأطفال المنجبين في الأسرة، ومن الملاحظ أن حجم الأسرة الفلسطينية يعتبر مرتفعاً مقارنة مع الدول الأخرى.

بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في محافظة رام الله والبيرة 5.9 أفراد، بينما بلغ متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية 6.4 أفراد.

وقد بلغ متوسط حجم الأسرة 5.2 أفراد في حضر المحافظة، بينما يرتفع متوسط حجم الأسرة في الريف والمخيمات ليصل إلى 6.3 أفراد و6.1 أفراد على التوالي، وقد يعزى هذا الارتفاع في متوسط حجم الأسرة وخصوصاً في الريف إلى طبيعة العلاقات الأسرية السائدة والتأثر بالعائلة الممتدة، بالإضافة إلى الرغبة في الإنجاب وخصوصاً الذكور.

3.4 جنس رب الأسرة

تشير النتائج إلى أن نسبة الأسر التي ترأسها أنثى في محافظة رام الله والبيرة 13.1% من مجمل الأسر في المحافظة، مقابل 9.0% في الأراضي الفلسطينية، وغالباً ما يكون حجم الأسرة التي ترأسها أنثى صغيراً نسبياً، وتنشأ الأسر التي ترأسها أنثى غالباً نتيجة لوفاة الزوج ولكون الأبناء صغار السن وبالتالي فإن الأم هي التي تتولى مسؤولية الأسرة، أو في بعض الحالات التي يهاجر فيها الزوج ويقع على عاتق الزوجة رعاية الأبناء بالإضافة إلى حالات كون الأنثى مطلقة أو أرملة أو عزباء مع عدم وجود ذكر يتولى رعاية الأسرة ويقوم بدور رب الأسرة. كما وبلغت نسبة الأسر التي يرأسها ذكر 86.9% من مجمل الأسر في المحافظة. في حين بلغت نسبة الأسر التي يرأسها ذكر في الأراضي الفلسطينية 91.0%.

الأسر حسب جنس رب الأسرة – 1997

جنس رب الأسرة	العدد	النسبة
ذكر	30,203	86.9
أنثى	4,557	13.1
المجموع	**34,760**	**100.0**

4.4 أنواع الأسر

بدأت الأسرة الفلسطينية تستقل اقتصادياً واجتماعياً عن الأسرة الممتدة التي كانت سائدة في المجتمع الفلسطيني منذ فترة ليست بالبعيدة، إذ نجد أن معظم الأسر في الأراضي الفلسطينية هي أسر نووية حيث بلغت نسبة الأسر النووية في محافظة رام الله والبيرة 67.2%، في حين بلغت نسبة الأسر الممتدة 26.0%. أما على مستوى الأراضي الفلسطينية فقد بلغت نسبة الأسر النووية 73.2%، في حين بلغت نسبة الأسر الممتدة 23.0%.

التوزيع النسبي للأسر حسب نوع الأسرة – 1997

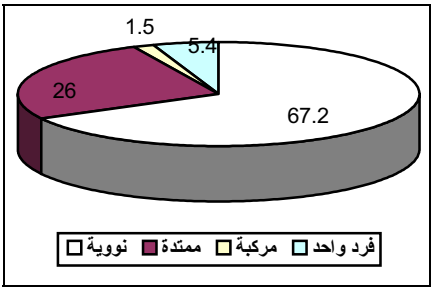

5.4 متوسط عدد الأفراد في الغرفة

يعتبر مؤشر كثافة السكن من المؤشرات التي تعكس البيئة التعليمية والصحية للأفراد. حيث تشير النتائج إلى أن متوسط عدد الأفراد في الغرفة 1.7. في حين بلغ متوسط عدد الأفراد في الغرفة على مستوى الأراضي الفلسطينية 2.0

6.4 متوسط عدد الغرف في المسكن

لا بد من أن يتناسب عدد الغرف في المسكن وعدد الأفراد المقيمين في المسكن، إذ أن ظروف المسكن تنعكس على الأفراد من الناحية الصحية والسيكولوجية. وقد بينت النتائج النهائية أن متوسط عدد الغرف في المسكن في محافظة رام الله والبيرة هو 3.5 غرفة. حيث يتوزع هذا المعدل بواقع 4.1 غرفة في حضر المحافظة، مقابل 3.6 غرفة في ريفها، و3.3 غرفة في مخيماتها. وتشير بيانات التعداد إلى أن 27.6% من مساكن محافظة رام الله والبيرة تحتوي على 1–2 غرفة، حيث تتوزع هذه النسبة بواقع 20.2% في حضر المحافظة، و31.4% في ريفها، و 38.3% في مخيماتها. أما على مستوى الأراضي الفلسطينية فقد بلغ متوسط عدد الغرف في المسكن 3.4.

كما وتشير نتائج التعداد إلى أن 47.0% من المساكن في محافظة رام الله والبيرة التي على شكل دار تحتوي على أربع غرف أو أكثر، في حين أن المساكن على شكل شقة والتي تحتوي على هذا العدد من الغرف بلغت نسبتها 44.9%.

متوسط عدد الأفراد في الغرفة ومتوسط عدد الغرف في المسكن – 1997

المؤشر	محافظة رام الله والبيرة	الأراضي الفلسطينية
متوسط عدد الأفراد في الغرفة	1.7	2.0
متوسط عدد الغرف في المسكن	3.5	3.4

7.4 عــدد الأسر في المسكن

تــبين نتائــج التعداد أن المساكن التي تسكنها أسرة واحـــــدة فـــي محافظـــة رام الله والبيرة قد بلغت نسبتهـــا 98.5%، فيما تشكل المساكن التي توجـــد فيهـــا أســـرتان أو أكـــثر مـــا نسبته 1.5%، وهذه النسبة الأخيـــرة تختـــلف في الحضـــر عنهـــا في الـــريـــف والمخيمات حيث تشكل 1.0%، 1.8%، 1.6% على التوالـــي.

الفصل الخامس: خصائص المسكن والظروف السكنية

1.5 نوع المسكن

تشير النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997، إلى أن أعلى نسبة من المساكن المأهولة هي من نوع دار والتي بلغت 50.4%. في حين بلغت نسبة المساكن المأهولة من نوع شقة 44.6%، فمن الملاحظ أن أكثر أنواع المساكن المأهولة شيوعاً هي " دار أو شقة".

التوزيع النسبي للمساكن المأهولة حسب نوع المسكن – 1997

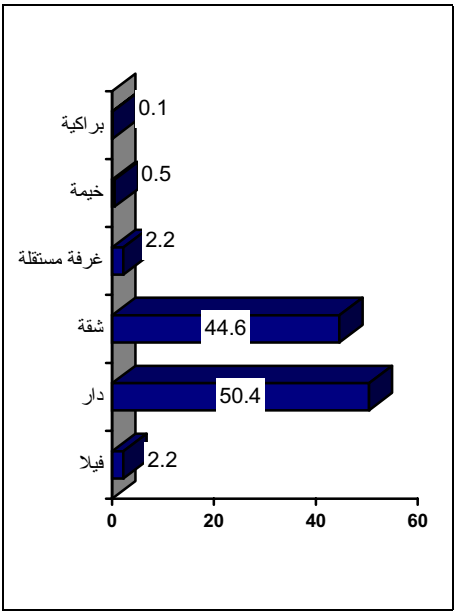

وعلى مستوى نوع التجمع أشارت بيانات التعداد إلى أن نسبة المساكن التي على شكل دار مرتفعة في ريف المحافظة 65.4% مقارنة مع حضر المحافظة 27.3%، وقد بلغت نسبة المساكن على شكل شقة في الحضر 67.6% مقابل 29.3% في الريف.

2.5 حيازة المسكن

إن مؤشر حيازة المسكن قد يعكس الوضع المادي للأسرة، فقد وفرت نتائج التعداد بيانات حول الأسر الخاصة حسب حيازة المسكن، وقد أظهرت النتائج أن نسبة الأسر الخاصة التي تعيش في مساكن تعود ملكيتها لأحد أفراد الأسرة مرتفعة حيث بلغت نسبتها 72.7%.

في حين بلغت نسبة الأسر الخاصة التي تعيش في مساكن مستأجرة (مفروش وغير مفروش) 18.5%، ونسبة الأسر التي تعيش في مساكن مقابل عمل بلغت 0.2%. وعلى صعيد نوع التجمع تشير النتائج النهائية إلى أن نسبة الأسر التي تعيش في مساكن تعود ملكيتها لأحد أفراد الأسرة في الريف قد بلغت 84.3%، مقابل 53.1% في الحضر، ونسبة الأسر التي تعيش في مساكن مستأجرة غير مفروشة في الحضر بلغت 37.0%، مقابل 5.2% في الريف.

كما وتشير معطيات التعداد إلى أن نسبة الأسر التي رب الأسرة فيها لاجئ وتسكن في مساكن تعود ملكيتها لأحد أفراد الأسرة في المحافظة بلغت 62.8%، مقابل 77.3% للأسر التي رب الأسرة فيها ليس لاجئاً.

الأسر الخاصة حسب حيازة المسكن – 1997

المؤشر	العدد	النسبة
ملك	25,147	72.7
مستأجر غير مفروش	6,076	17.6
مستأجر مفروش	336	1.0
دون مقابل	2,832	8.2
مقابل عمل	78	0.2
أخرى	101	0.3
غير مبين	190	0.5
المجموع	**34,760**	**100.0**

3.5 توفر السلع المعمرة

توفر بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997، معطيات حول الأسر الخاصة حسب توفر السلع المعمرة، حيث أظهرت النتائج أن أكثر من ربع الأسر 28.7% في محافظة رام الله والبيرة تمتلك سيارة خصوصية في حين أن 65.6% من الأسر تمتلك سخاناً شمسياً، ومعظم الأسر 90.2% تمتلك ثلاجة، كما أن هنالك نسبة كبيرة من الأسر في المحافظة تمتلك طباخ غاز 97.7%، وغسالة 75.5%. أما نسبة الأسر التي تمتلك مكتبة منزلية فقد بلغت 19.6%، مقابل 21.9% من الأسر تمتلك خط هاتف، أما الحاسوب والتدفئة المركزية فإن نسبة الأسر التي تمتلك هذه السلع في المحافظة ما زالت قليلة حيث بلغت 7.6%، و5.2% على التوالي.

على صعيد نوع التجمع بلغت نسبة الأسر التي تمتلك سيارة خصوصية في حضر المحافظة 42.5% مقابل 15.2% في المخيمات ، وبلغت نسبة الأسر التي لديها خط هاتف في الحضر 46.1%، وفي المخيمات 5.2%.

ومن ناحية أخرى تشير نتائج التعداد إلى أن هناك 68.7% من الأسر التي تسكن في فيلا تمتلك سيارة خصوصية مقابل 23.2% من الأسر التي تسكن في دار.

4.5 إتصال المسكن بشبكة (المياه، الكهرباء، الصرف الصحي)

تشير معطيات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997 إلى أن 91.6% من مساكن محافظة رام الله والبيرة تتوفر لديها المياه من شبكة المياه العامة. وعلى صعيد نوع التجمع فإن 97.6% من المساكن في مخيمات المحافظة تتوفر لديها المياه من شبكة المياه العامة، مقابل 87.1% من مساكن ريف المحافظة تتوفر لديها المياه من هذا المصدر. كما بينت النتائج أن المساكن التي على شكل فيلا ومتصلة بالشبكة العامة للمياه في المحافظة قد بلغت 99.1%، مقابل 89.2% من المساكن التي على شكل دار ومتصلة بالشبكة العامة للمياه.

وتشير نتائج التعداد إلى أن 19.1% من المساكن متصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي. وعلى مستوى نوع التجمع فمن الملاحظ أن ريف المحافظة محروم من هذه الخدمة، حيث أن جميع مساكن الريف في المحافظة غير متصلة بالشبكة

العامـــة للصـــرف الصـــحـــي، مقابل 48.2% في المخيمات.

وتشير معطيـــات التعداد إلى أن نسبة المساكن التي عـــلى شـــكل شقـــة والمتصلـــة بالشبكـــة العامـــة للصرف الصحـــي قد بلغت 31.5%، مقابل 8.7% مـــن المساكن على شكل دار.

وحول اتصال المساكن بشبكة الكهرباء العامة فكانت نســـبة المساكن التي تتوفر لديها الكهرباء من شبكة الكهـــرباء العامـــة 97.1%. وعـــلى مستوى نوع الـــتجمع الســـكاني فقد بلغت نسبة المساكن المتصلة بشـــبكة الكهـــرباء العامـــــة في حضر المحافظـــة 98.7%، أمـــا فـــي ريف ومخيمات المحافظة فقد بلغت النسبة 95.8% و98.7% على التوالي.

أظهـــرت النـــتائج أن المساكن التي على شكل فيلا ومتصلة بالشبكة العامة للكهرباء قد بلغت 98.9%، مقـــابل 97.1% و99.4% مـــن المساكن التي على شكل دار وشقة على التوالي.

الفصل السادس: المؤشرات الاقتصادية

خلال السنوات الثلاثين الماضية، طرأت تحولات جوهرية على سوق العمل الفلسطيني والتوزيع القطاعي والتوزيع المهني للعاملين. كما طرأت تحولات أساسية في توزيع العاملين حسب مكان العمل، كما لم تتطور مشاركة المرأة بشكل إيجابي في العملية الإنتاجية. وقد كان التوجه العام في مجمل التحولات يصب في مصلحة إضعاف السوق المحلية وربطها بأسواق وعوامل خارجية وتقليل اعتمادها على الطاقة التشغيلية من داخل السوق المحلية.

1.6 العلاقة بقوة العمل

الأفراد النشيطون اقتصادياً

تشير النتائج إلى أن نسبة السكان الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) النشيطين اقتصادياً قد بلغت43.8 % ويتوزعون بواقع 76.6% من الذكور النشيطين اقتصادياً و11.6% من الإناث النشيطات اقتصادياً.

السكان الفلسطينيون (15 سنة فأكثر) النشيطون اقتصادياً – 1997

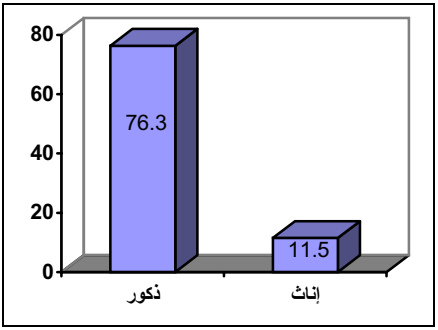

أما على مستوى الأراضي الفلسطينية فقد بلغت نسبة الأفراد (15 سنة فأكثر) النشيطين اقتصادياً 43.5%، يتوزعون بواقع 76.8% من الذكور النشيطين اقتصادياً و9.5% من الإناث النشيطات اقتصادياً.

2.6 البطالة

بينت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997، توزيع الفلسطينيين (15 سنة فأكثر) حسب العلاقة بقوة العمل في محافظة رام الله والبيرة، حيث بلغ المعدل العام للبطالة 12.7% تتوزع هذه النسبة بواقع 12.6% للذكور و13.5% للإناث من مجموع النشيطين اقتصادياً، في حين بلغ معدل البطالة العام في حضر المحافظة 11.8% للذكور و10.8% للإناث من مجموع النشيطين اقتصادياً، أما في الريف فقد بلغ معدل البطالة العام 12.8% للذكور و17.1% للإناث من مجموع النشطين اقتصادياً، في حين كان أعلى معدل بطالة في المخيمات حيث بلغت 14.5% للذكور و19.1% للإناث من مجموع النشطين اقتصادياً، ويتضح جلياً بأن المشاركة الفعلية للإناث المرشحات للمساهمة في عملية الإنتاج قليلة حيث يلاحظ ارتفاع معدل البطالة العام لدى الإناث مقارنة مع الذكور وهذا قد يخلق حالة من إلقاء عبء ومسؤولية إعالة المجتمع على فئة قليلة منه. بينما تقل معدلات البطالة في الحضر وخصوصاً عند الإناث مقارنة مع الريف والمخيم وذلك نتيجة

لتوفر العديد من فرص العمل التي من شأنها إتاحة المجال للعديد من الباحثين عن عمل، عدا تقبل سكان الحضر عمل المرأة.

3.6 العمالة

بلغت نسبة المشتغلين في محافظة رام الله والبيرة 87.4% للذكور و86.5% للإناث من مجموع النشطين اقتصادياً، في حين بلغت نسبة المشتغلين الذكور في حضر المحافظة 88.2% أما الإناث فقد بلغت نسبة المشتغلات 89.2% من مجموع النشطين اقتصادياً. كما وبلغت نسبة المشتغلين في الريف 87.2% للذكور و83.0% للإناث من مجموع النشطين اقتصادياً. أما على مستوى المخيم فقد بلغت نسبة المشتغلين 85.5% للذكور و 80.9% للإناث من مجموع النشطين اقتصادياً.

غير النشيطين اقتصادياً

بلغت نسبة الأفراد غير النشيطين اقتصادياً إلى مجموع الأفراد 15 سنة فأكثر في محافظة رام الله والبيرة 56.2% حيث تتوزع النسبة بواقع 23.4% للذكور و88.4% للإناث من مجموع النشطين اقتصادياً. أما على مستوى الأراضي الفلسطينية فقد بلغت نسبة الأفراد (15 سنة فأكثر) غير النشيطين اقتصادياً 56.5% منهم 23.2% ذكور و 90.5% إناث من مجموع النشطين اقتصادياً.

السكان الفلسطينيون (15 سنة فأكثر) غير النشطين اقتصادياً – 1997

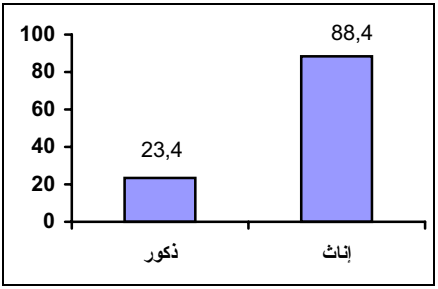

4.6 المهن والأنشطة الاقتصادية

الأنشطة الاقتصادية

يتوزع السكان الفلسطينيون (15 سنة فأكثر) المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب النشاط الاقتصادي في محافظة رام الله والبيرة، حيث أظهرت النتائج بأن أعلى نسبة للسكان المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل تركزت في نشاط الإنشاءات والتي بلغت 28.6%، في حين لم يحظ نشاط صيد الأسماك بأي نسبة. كما وبلغت النسبة في نشاط تجارة الجملة والتجزئة 14.2%. أما نسبة المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل في نشاط التعليم فقد بلغت 9.2%، كما وبلغت نسبة المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل في نشاط الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري 9.0%، في حين بلغت نسبة المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل في نشاط النقل والتخزين والاتصالات 4.8%.

تظهر البيانات التي وفرها التعداد توزيع كل من الذكور والإناث المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب النشاط الاقتصادي، كما ويلاحظ

بأن غالبية الإناث تركزت في نشاط التعليم والتي بلغت 35.1%، في حين لم يحظ كل من نشاط صيد الأسماك ونشاط التعدين واستغلال المحاجر بأي نسبة مشاركة لدى الإناث، وقد يرجع ذلك لصعوبة هذه الأنشطة وعدم قدرة الإناث جسدياً على تحمل مشاق هذه الأنشطة.

أما بالنسبة للذكور فقد بلغت أعلى نسبة للمشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل في نشاط الإنشاءات والتي بلغت 32.8%، في حين لم يحظ كل من نشاط صيد الأسماك ونشاط الأسر الخاصة التي تعيّن أفراداً لأداء الأعمال المنزلية بأي نسبة مشاركة في هذه الأنشطة.

5.6 المهن

أظهرت النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997، توزيع المشتغلين والمتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب المهنة الرئيسية، إذ يلاحظ ارتفاع التمثيل النسبي للأفراد العاملين في الحرف وما إليها من المهن حيث بلغت النسبة 23.4% و22.2% في المهن الأولية من إجمالي العاملين في محافظة رام الله والبيرة. بينما بلغت نسبة العاملين في مهن الخدمات والباعة في المحلات التجارية والأسواق 14.8%. في حين كانت أقل نسبة للأفراد العاملين في مهن المشرعين وموظفين الإدارة العليا 4.3%.

كما ويلاحظ ازدياد التمثيل النسبي للإناث العاملات في مهن الفنيين والمتخصصين المساعدين حيث بلغت النسبة 26.1% من إجمالي العاملات الإناث في المحافظة. في حين كانت أقل نسبة الإناث العاملات في مهن مشغلين الآلات ومجمعيها والتي بلغت 2.6%. أما الذكور فأعلى تمثيل نسبي للعاملين في مهن الحرف وما إليها من المهن والتي بلغت 25.6%، كما وكانت أقل تمثيل نسبي للعاملات في مهن الكتبة حيث بلغت النسبة 4.0%.

6.6 الحالة العملية

على صعيد آخر يتوزع السكان (15 سنة فأكثر) المشتغلون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل حسب الحالة العملية بواقع 7.8% صاحب عمل، 14.7% يعمل لحسابه، 75.1% مستخدم بأجر، 2.3% يعمل لدى الأسرة دون أجر.

المشتغلون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل حسب الحالة العملية – 1997

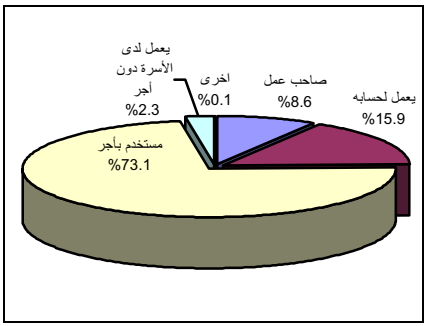

من ناحية أخرى أظهرت النتائج أن الحالة العملية للإناث تتوزع بواقع 2.2% صاحب عمل، 7.0% يعمل لحسابه، 88.2% مستخدم بأجر، 2.2% يعمل لدى الأسرة دون أجر، أخرى 0.4%. أما الذكور فيتوزعون حسب الحالة العملية بواقع 8.6% صاحب عمل، 15.9% يعمل لحسابه، 73.1%

مستخدم بأجر، 2.3% يعمل لدى الأسرة دون أجر، أخرى 0.1%.

المشتغلات والمتعطلات اللاتي سبق لهن العمل حسب الحالة العملية – 1997

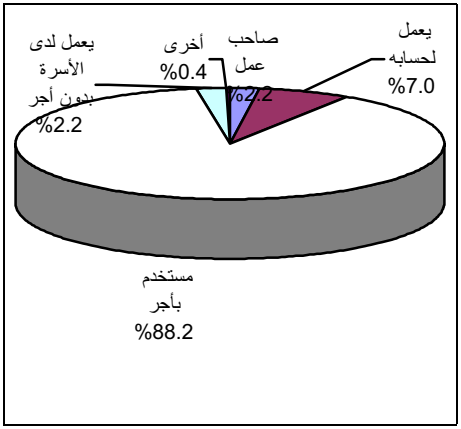

7.6 القطـــاع الاقتصادي

أظهرت النتائـــج النهائيـــة للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 1997، أن السكان (15 سنة فأكثر) المشتغلين حسب القطاع الاقتصادي يتوزعون بواقع 49.3% خاص وطني، 13.9% خاص أجنبي، 16.2% حكومة وطنية، 1.3% حكومة أجنبية، 1.5% هيئة أو جمعية خيرية، 1.6 % وكالة غوث، 0.3% هيئة دولية، 15.9% خارج المنشآت.

وعند النظر في توزيع المشتغلين حسب الجنس نجد أن هناك تبايناً في توزيع الذكور والإناث حسب القطاع الذي يعملون فيه، ورغم التباين نجد أن كلاً من الذكور والإناث المشتغلين تركزوا في القطاع الاقتصادي (الخاص الوطني) والتي بلغت 50.3% للذكور و42.9% للإناث، في حين كانت أقل نسبة توزيع للمشتغلين الذكور والإناث الذين يعملون في هيئات دولية والتي بلغت 0.1% للذكور و0.8% للإناث. ومن الملاحظ بأن نسبة الإناث المشتغلات في قطاع (حكومي وطني) أضعاف نسبة الذكور العاملين في هذا القطاع حيث بلغت النسب 34.6% و13.4% على التوالي. كما ونجد بأن نسبة الإناث المشتغلات في قطاع الهيئات أو الجمعيات الخيرية تفوق الذكور المشتغلين في نفس القطاع الاقتصادي حيث بلغت النسب 7.0% و0.6% على التوالي.

المشتغلون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل حسب القطاع الاقتصادي والجنس –1997

القطاع الاقتصادي	الجنس		
	ذكور	إناث	كلا الجنسين
خاص وطني	50.3	42.9	49.3
خاص أجنبي	15.3	4.6	13.9
حكومة وطنية	13.4	34.6	16.2
حكومة أجنبية	1.3	1.4	1.3
هيئة أو جمعية خيرية	0.6	7.0	1.5
وكالة غوث	1.3	4.6	1.6
هيئة دولية	0.1	0.8	0.3
خارج المنشآت	17.7	4.1	15.9
المجموع	**100**	**100**	**100**

8.6 العلاقـــة بقـــوة العمل والمستوى التعليمي

مـــن ناحيـــة أخرى، بينت النتائـــج بأن 3.0% من الذكـــور العاطلين عن العمل (متعطل سبق له العمل، متعطل لم يسبق له العمل) لم يحصلوا على أي تعليم مقابل 0.6% للإناث.

كمـــا ويلاحظ بأن نسبة المشتغلين تزداد مع ارتفاع المؤهل العلمي، حيث بينت النتائـــج أنّ 66.8% من الذكـــور المشتغلين والحاصلين على مؤهل علمي بكالوريوس فأكثر مقابل 19.3% للإناث الحاصلات على نفس المؤهل العلمي. كمـــا بينت النتائـــج بأن نسبة المشتغلين هم من بين حملة شهادة الدكتوراه حيث بلغت نسبة المشتغلين الذكـــور 81.8% مقابل 11.3% من الإناث.

على صعيد آخر بينت النتائـــج أن الأفراد خارج القوى العاملة مـــن مجمل الأفراد 15 سنة فأكثر لعـــام 1997، كانت أعلى نسبة عند الذكـــور الذين لم يحصلوا على أي تعليم 7.8% وكان سبب البقاء خارج القوى العاملة هو العجز عن العمل مقابل 15.6% لدى الإناث. ومـــن الملاحظ أنّ نسبة العجز عن العمل تقل مع ارتفاع المستوى التعليمي للأفراد.

كمـــا يتوزع الأفراد الذكـــور الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل حسب التحصيل العلمي بواقـــع 2.1% أمي، و4.1% ملم، و1.7% ابتدائي، و0.8 % إعدادي، و0.8% ثانوي، و0.8% دبلوم متوسط، و0.7% بكالوريوس، و2.8% دبلوم عالي، و0.2% ماجستير، و0.3% دكتوراه.
في حين يتوزع الأفراد الإناث اللواتي لا يعملن ولا يبحثن عن عمل حسب التحصيل العلمي بواقـــع 3.9% أمي، و2.5% ملم، و2.3% ابتدائي، و1.6% إعدادي، و1.0% ثانوي، و0.6% دبلوم متوسط، و0.3% بكالوريوس، و1.4% دبلـــوم عالي، و0.0% ماجستير، و0.3% دكتوراه.

الفصـــل السابـــع: مؤشرات المباني

1.7 أنـــواع المباني

وفـــرت بيانـــات التعداد مؤشرات حـــول المباني والتي منها نوع المباني، ومـــن الملاحظ أنّ أكثر أنواع المباني انتشاراً هو المباني التي على شكل دار 72.4%، وتليها المباني التي على شكل عمارة 11.0%، أمـــا نسبة المباني التي على شكل فيلا فقد بلغت 2.2%، بينما تنخفض نسبة المباني التي على شكل خيمة وبراكيـــة حيث بلغت النسبة 0.6% و 0.1% على التوالي. في حين بلغت نسبة المباني التي على شكل منشآت 6.5%، أما المباني التي تحت التشييد فقد بلغت نسبتها 7.0%.

المباني حسب نوع الاستخدام

المباني حسب الاستخدام	العدد	النسبة
للسكن	21,816	74.6
للسكن والعمل	2,417	8.3
للعمل	2,196	7.5
مغلق	1,153	3.9
خالٍ	1,673	5.7
المجموع	**29,255**	**100**

2.7 استخدام المباني

توضـــح بيانـــات المباني المكتملة حسب الاستخدام إذا مـــا قورنت مع نوع المبنى مدى تلاؤم نوع المبنى مع نوعية الاستخدام. حيث تشير النتائج بأن هناك توافقاً بين بيانات نوع المبنى والاستخدام، إذ تعتبر أعلى نسبة استخدام للمباني هي المباني التي تستخدم للسكن 74.6% وما يفسر هذا هي كون أعلى نسبة للمباني كانت داراً، وهي التي في الغالب تستخدم للسكن، أما نسبة المباني التي تستخدم للسكن والعمل معاً 8.3%، في حين بلغت نسبة المباني التي تستخدم للعمل 7.5%، بينما انخفضت نسبة المباني المغلقة والخالية حيث بلغت 3.9% و5.7% على التوالي.

الفصل الثامن: مؤشرات حول المنشآت الاقتصادية

1.8 حالة العمل للمنشآت

تشير النتائج النهائية لتعداد المنشآت في محافظة رام الله والبيرة إلى أن هناك 9,091 منشأة ومن هذه المنشآت ما مجموعه 7,835 منشأة عاملة. وقد بلغ عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص في محافظة رام الله والبيرة 7,279 منشأة يعمل فيها 21,810 عمال.

أما على مستوى الأراضي الفلسطينية فقد بلغ عدد المنشآت العاملة 82,306 أي ما نسبته 83.0%، في حين بلغ عدد المنشآت المغلقة مؤقتاً 5,416 أي ما نسبته 5.5%، كما وبلغ عدد المنشآت المغلقة نهائياً 3,823 أي ما نسبته 3.9%، أما عدد المنشآت التي تحت التجهيز فقد بلغت 702 أي ما نسبته 0.7%، في حين بلغ عدد منشآت وحدات النشاط المساند 6,873 أي ما نسبته 6.9% من إجمالي المنشآت المرقمة.

التوزيع النسبي للمنشآت حسب حالة العمل – 1997

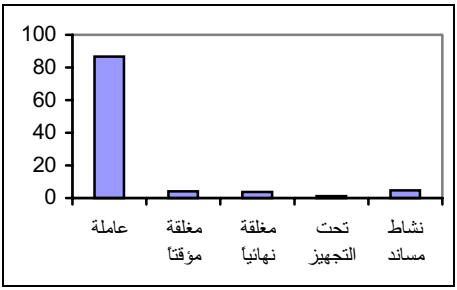

كما تتوزع المنشآت حسب حالة العمل في محافظة رام الله والبيرة بواقع 86.2% منشأة عاملة من مجموع المنشآت العاملة في المحافظة، 4.1% منشأة مغلقة مؤقتاً، 3.8% مغلقة نهائياً، 1.1% تحت التجهيز، 4.8% نشاط مساند.

2.8 الأنشطة الاقتصادية الرئيسية للمنشآت العاملة في القطاع الخاص والشركات الحكومية

وفرت نتائج التعداد بيانات حول الأنشطة الاقتصادية الرئيسية للمنشآت في القطاعات المختلفة، حيث تشكل المنشآت التي تمارس نشاط تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات ما يقارب نصف المنشآت العاملة في القطاع الخاص والشركات الحكومية (44.5%)، وتأتي في المرتبة الثانية المنشآت ذات النشاط الاقتصادي المتعلق بالصناعات التحويلية (17.7%)، ومن ثم المنشآت العاملة في أنشطة الزراعة والصيد والحراجة (11.4%)، وتشكل المنشآت العاملة في الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع الأخرى ما نسبته (6.4%)، في حين تشكل المنشآت العاملة في أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى ما نسبته (5.5%). أما باقي المنشآت التي تمارس أنشطة الفنادق والمطاعم فتشكل ما نسبته (4.8%)، و(1.2%) من المنشآت تمارس نشاط النقل والتخزين والاتصالات، و(2.0%) من المنشآت تمارس نشاط التعليم، و(0.9%) من المنشآت تمارس نشاط الإنشاءات.

3.8 أعـــداد العامـــلين فـــي المنشآت العاملة في القطاع الخاص

يـــتوزع العامـــلون في المنشآت العاملة في القطاع الخـــاص في محافظة رام الله والبيرة بواقع 78.1% لـــلذكور مـــن إجمالي العاملين في المحافظة مقابل 21.9% للإنـــاث مـــن إجمـــالـــي العامـــلين فـــي المحافظة.

Palestinian Central Bureau of Statistics

Dissemination and Analysis of Census Findings
Governorates Executive Report Series (07)

Ramallah & Al-Bireh Governorate

Prepared by:
Thaira sabbah

January, 2002

© January, 2002
All rights reserved.

Suggested Citation:

Palestinian Central Bureau of Statistics, 2002. **Dissemination and Analysis of Census Findings. Governorates Executive Report Series (07), *Ramallah & Al-Bireh* Governorate.**
Ramallah-Palestine.

All correspondence should be directed to:
Dissemination and Documentation Department\ Users Services Division
Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O. Box 1647.
Ramallah-Palestine

Tel: (970-2) 240 6340 Fax: (970-2) 240 6343
E-mail: diwan@pcbs.pna.org Web-site: http://www.pcbs.org

Acknowledgement

Financial and technical support for the Dissemination, Analysis and Training for Effective Utilization of Census Findings project, is being provided by The Palestine National Authority (PNA) through the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), British Government through the Department for International Development (DFID) and the United Nations Population Fund (UNFPA).

PCBS extends special thanks to the British Government, DFID and UNFPA for this support.

Preface

The population, housing and establishment census-1997 is considered the corner stone in the efforts of developing a reliable up-to-date and comprehensive socioeconomic database.

PCBS is conducting Dissemination, Analysis, and Training for Effective Utilization of Census Findings to enhance awareness among PNA, NGOs, and private sector of available statistical data in general, and census findings in particular, as well as their potential uses and inter linkages with various socioeconomic conditions.

The outputs of the project cover the areas of dissemination, training and analysis of the census findings. This includes production of a series of user-oriented reports at different levels of concern, including analytical, in-depth analytical and executive summary report, of which this report comes as one of these products in this regard.

We hope that this project will contribute to the improvements in the quality of life in the Palestinian society through strengthening the development planning process at various levels.

January, 2002

Hasan Abu Libdeh, Ph.D
National Director of the Census
President of PCBS

Important Remarks

1. The detailed tables published in this report and addressing all essential characteristics are related to the final result of population actually enumerated in December 10^{th}–24^{th} 1997. However, likewise, the results do not include the estimates of not enumerated population based on the findings of the post enumeration study.
2. Census concepts and methodology are available in part one of census reports.
3. Calculation of percentages and rates excludes categories of "not stated".
4. The reference date of population is December 9/10 1997, while the reference period of labor force indicators is the week preceding the enumeration date.
5. All tables and figures are related to Ramallah & Al-Bireh Governorate, unless otherwise was stated.
6. The calculation of rates and percentages is the responsibility of the researcher, and the ideas presented in the report represent the researcher, and do not necessarily express PCBS official position.

Executive Summary

Population

The final results of the enumeration of population of the 1997 census indicated that the number of the total population in Ramallah & Al-Bireh governorate on the census reference date (December 9-10/1997) amounted to 213,582 persons comprising 7.4% of the total population of the Palestinian territory. The projected population of the Governorate in 2005 is estimated to 297,330 and 370,164 in 2010.

About 59.5% of the Governorate population live in rural area against 6.4% in the refugee camps. The results revealed that about 43.2% of the population are under 15 years of age, and dependency ratio reached 92.0.

The results indicated that the percentage of married females (12 years and above) reached 52.8% against 51.6% for males. In addition 8.3% of females were widowed against 0.8% for males.

The median age at first marriage was 24.0 years for males against 19.0 years for females, and total fertility rate was 5.3.

Education

There is an increase in the percentage of males (15 years and above) who had the ability to read and write (93.8%) compared to females (78.3%). The average of school attendance for males in age group (6-18) years is 88.3% compared to 90.4% for females.

Social Indicators

Moving disability reported an increase compared to other types of disability in the governorate (27.8%).

The percentage of refugees is 29.2% out of total population of the Governorate.

Household Characteristics

The average household size reached 5.9. Housing density reached 1.7 persons per room, whereas the average number of rooms in the housing unit amounted to 3.8.

Housing and Housing Conditions

More than one half of housing units were in the form of house (50.4%), and 72.7% of the housing units were owned by a household member.

Labor Force

The percentage of economically active population 15 years and above was 43.8%. About one fifth of the employed and unemployed ever worked were classified by occupation in the elementary occupation, while one fourth were crafts and related workers.

As far as economic activity is concerned, it is noted that construction absorbed about one third of employed and unemployed ever worked persons. Unemployment rate reached 12.7% of which 12.5% for males against 13.5% for females.

Buildings

About 74.6% of total full-bodied buildings were used for dwelling, whereas about 8.3% used for housing and work together.

Establishments

The total number of establishments that was enumerated during the census period was 9,091 and 86.2% from these establishments are working. The final results show that number of economic establishments in private sector and government companies was 7,279, 44.5% working in wholesale, retail trade and repairs. The results show that the economic establishments in the private sector and government companies employed 21,810 persons, of them 78.1% males.